جامعة الموصل
كلية العلوم السياسية

النظم السياسية العربية

أ.م.د. علي حسين ياسين

العام الدراسي
٢٠٢٤-٢٠٢٥
المرحلة الدراسية الثانية

المحاضرة الأولى

الإطار النظري والمفاهيم

- مفهوم النظام السياسي.
- خصائص النظام السياسي.
- مقومات النظام السياسي.

المحاضرة الثانية

بيئة النظم السياسية العربية

- البيئة الاجتماعية.
- البيئة الاقتصادية.
- البيئة السياسية.

المحاضرة الثالثة

السمات والخصائص العامة للنظم السياسية العربية

- أزمة الشرعية.
- التسلطية.
- غياب التعددية السياسية وصعوبة تداول السلطة.
- عدم رسوخ مفهوم الدولة.

المحاضرة الرابعة
الاوتوقراطية صورة لممارسة السلطة في أنظمة الحكم العربية

- معنى الأوتوقراطية

مصطلح يقصد به نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة مركزة في يد فرد واحد يمتلك وحده كل السلطة التي لا يحدها شيء، وهذا لا يعني دائما غياب القوانين والدساتير في هذا النظام، ولكن يعني بالأساس قدرة الحاكم على تخطي القوانين والدساتير حتى في حالة وجودها استنادا الى عدم وجود الية مستقلة في النظام قادرة على ان تفرض القوانين فتجبره على احترامها. وبهذا فإن نظام الحكم الاوتوقراطي هو النظام الذي يمثل اقصى درجات تدهور وفساد وتطرف نظام الحكم المطلق.

- تداخل مفهوم الاوتوقراطية مع المفاهيم الأخرى مثل مفاهيم

المحاضرة الخامسة
سمات وخصائص النظام الفردي (الأوتوقراطي)

- السمات المميزة للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

- التحكمية في ممارسة السلطة
- الغاء او اهمال القاعدة التشريعية للسلطة السياسية
- الغاء الحريات المدنية او تقييدها بدرجة كبيرة
- سيطرة الانفعالية والاندفاعية على عملية صنع القرار
- استخدام وسائل استبدادية لتحقيق التحكم السياسي والاجتماعي

- الخصائص العامة للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

- هو نظام سياسي من حيث كونه يتعامل مع اشكالية تنظيم سلطة الدولة، وقيامه بأداء بعض الوظائف السياسية مثل المحافظة على الامن والنظام وتحقيق الاستقرار، ومع ذلك فانه ليس نظاما للحكم الصالح.
- يعبر نظام الحكم الاوتوقراطي عن شبكة من العلاقات والتفاعلات التي تربط الحاكم ليس بجمهور المحكومين كما هو مفترض ، وانما بمجموعة من المنتفعين والقادة والاتباع والمؤيدين الذين يشكلون النظام.
- يمكن ان تتحول الممارسة السياسية في ظل النظام الاوتوقراطي الى اقتتال وصراع عنيف قد يصل الى حد الحرب الاهلية.
- تتسم الممارسة السياسية في هذه النظم بوجود ظواهر تعكس وضعية فردانية السلطة في المجتمع مثل المؤامرات واعمال التطهير والاغتيالات السياسية والانقلابات العسكرية.

المحاضرة السادسة

تفسير النزعة التحكمية للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

- التفسير النفسي(السادو مازوخية).
- التفسير النفسي– الاجتماعي(العادة).
- التفسير الاجتماعي(البناء الاجتماعي).

المحاضرة السابعة
آليات عمل النظام الفردي (الأوتوقراطي)

- أسلوب الترويض:

- الجهاز البيروقراطي
- التنشئة الاجتماعية السياسية
- وسائل الاتصال والاعلام
- الدين
- الفساد

- أسلوب الترهيب:

- العنف الرمزي
- القمع

المحاضرة الثامنة
اشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في انظمة الحكم العربية

- النسق النازل: السلطة ومسار العلاقة مع المجتمع

- الإرث التاريخي.
- العامل الاستعماري.
- الواقع المتردي لفهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

المحاضرة التاسعة
النسق الصاعد: المجتمع ومسار العلاقة مع السلطة

- الفهم الخاطئ للتاريخ وتأويل النص الديني.
- طبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية.
- سوء فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة وأثرها في التعددية السياسية.
- السلطة السياسية والتعددية الحزبية.
- ازمة المعارضة السياسية.

المحاضرة العاشرة
إشكالية المعارضة السياسية في النظم العربية

طبيعة المعارضة السياسية وتصنيفاتها

من حيث طبيعتها يمكن تحديد عناصر فاعليتها بما يأتي:

- البناء الدستوري والقانوني للنظام السياسي.
- المعطيات الثقافية الفاعلة في المجتمع.
- قوة ودرجة تلاحم المعارضة.
- انماط الصراع او الاتفاق في العمل السياسي.

من حيث تصنيفاتها

يمكن تصنيف اشكال المعارضة السياسية كما يأتي

- درجة تركيز المعارضة.
- درجة تنافسية المعارضة.
- اهداف المعارضة.
- الاستراتيجيات.

المحاضرة الحادية عشر
واقع العلاقة بين النظام السياسي والمعارضة

هناك ثلاثة صور شهدتها علاقة السلطة بالمعارضة في المنطقة العربية وهي كالاتي:

- الأولى : حيازة السلطة حيازة كاملة من الطرف المعارض الساعي اليها، ويكون ذلك بإسلوبين الاول باستخدام العنف والاستيلاء على السلطة والثاني بالاقتراع الانتخابي.
- الصورة الثانية: اقتسام السلطة يبن النخبة الحاكمة والمعارضة السياسية وذلك لا يكون إلا إذا امتلكت المعارضة قوة ضغط ونفوذ كبير يسمح لها بالضغط على النخبة الحاكمة من ناحية وامتلاك النخبة الحاكمة لثقافة سياسية حديثة تبرر لها وعي هذا الخيار بوصفه مسلكا ديمقراطيا يعود على النظام السياسي بالاستقرار والتماسك ويعود على حصتها من السلطة بأسباب الشرعية في نظر الجمهور.
- الصورة الثالثة: مبنية على صيغة المشاركة في السلطة والانخراط الايجابي في الحياة السياسية من جانب المعارضة وتوافر الاستعداد السياسي لدى النظام الحاكم لتطوير مستوى الاستجابة لذلك الانخراط وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.

ممارسة السلطة في الانظمة السياسية العربية

أعداد وتقديم
الاستاذ المساعد الدكتور
علي حسين ياسين
٢٠٢٣_٢٠٢٤

:

- وهنالك من صنف النظم السياسية على معايير أخرى وابرزها التمييز بين النظم الديمقراطية والنظم الدكتاتورية من خلال عدة مؤشرات وهي :
  - وجود ضوابط على شاغلي المناصب السياسية.
  - تعدد القوى السياسية كالأحزاب وجماعات المصلحة
  - وجود معارضة سياسية منظمة وانتخابات حرة .
  - الحياد السياسي للجيش .
  - سيادة حكم القانون .

:

- إن مفهوم السلطة بوصفها علاقة بين الناس ينحدر من مصدرين هما
- الأول : ان السلطة ظاهرة جمعية .
- الثاني : ان السلطة غير قابلة للتملك.

:

- وترتكز العلاقة السلطوية على مقومات أساسية :
- الأول : طرفي السلطة أي وجود من يصدر الأوامر بصفته الجهة التي تضطلع بالمهام والمتطلبات السلطوية (الجهة المعنية بممارسة السلطة) .الطرف الثاني : هو المعني بتنفيذ تلك الأوامر.
- المقوم الثاني: يتمثل بوجود الإطار المؤسساتي للعلاقة السلطوية اي الوعاء الحقوقي الذي تُنظم فيه علاقة طرفي السلطة) تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم) ،
- المقوم الثالث : الشرعية التي تعد من المقومات الأساسية لبناء السلطة كونها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع مع مالكي السلطة (الرضا والقبول)

طبيعة السلطة وأنواعها

- أولا: طبيعة السلطة
- هناك منظوران رئيسيان لفهم السلطة : الأول يرى فيها جوهراً وفي اشكالها الملموسة التعبير عن هذا الجوهر أو طاقته.
- الثاني يركز بالعكس على مظهر العلاقة أي (إن علاقة السلطة هي التي تبدو أولا) ، ومفهوم السلطة يستخلص منها بواسطة التجريد.

انواع السلطة

- الاولى : السلطة التقليدية :

والتي تقوم على التقاليد والأعراف وحكم المعتقدات، وكذلك على القواعد التي تضفي الشرعية على الحكام التقليديين .

- الثانية : السلطة الملهمة) الكاريزما

فعندما تنهار القيم والقواعد في المجتمع التقليدي تظهر زعامات من نوع جديد تقود حركة التطور الى الأمام ، هذه الزعامات لا تتقيد بالوضع القائم وإنما تستوحي مسيرة التأريخ بوعي مكثف وإرادة قوية .

- الثالثة : السلطة العقلانية (القانونية) :
- وهي التي توجد في المجتمعات الحديثة . وتقوم على مجموعة من القواعد القانونية المبنية على اساس المنطق .

التعريف بالنظام السياسي المصري

- لم تشهد جمهورية مصر العربية تحولا ديمقراطياً حقيقياً على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة .
- حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة. وبالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف بـ " الدستور الديمقراطي"، ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية ،

:

- ولذلك تصنِّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظامَ السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" أو"التسلطية التنافسية" أو"الديمقراطية الشكلية" ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي ، حيث هندسة هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية .

:

- ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري. والهدف من دراسة هذه الدولة هو رصد وتحليل أبرز مظاهر أزمة هذا النظام ، مع مناقشة أهم تداعياتها القائمة والمحتملة، لاسيما أن أزمة النظام السياسي تفرز العديد من الأزمات في المجالات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وذلك بحكم المكانة المركزية التي يمثلها النظام السياسي في أية دولة باعتبار أن السياسات العامة التي ينتهجها هي الفيصل في تحديد الأولويات والاختيارات، وتعبئة الموارد والطاقات، ومعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي، وحماية الدولة من التهديدات الخارجية وهي :

:

- أولا: الأزمة البنائية في النظام السياسي
- المظاهر والتداعيات .
- تتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري فيما يلي:

- ١. شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. ويحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون. ويشكل هذا الوضع استمرارية لتقاليد "الفرعونية السياسية" التي أصَّل لها المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان.
- ٢ . غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، وهذه نتيجة منطقية لشخصانية السلطة واحتكارها لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأبيد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

:

- ٣ . جمود النخبة الحاكمة وتكلسها، فهذه النخبة شاخت في مواقعها على حد تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل. وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء؛ ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك. كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني.

:

- ٤ . وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي؛ فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سبق ذكره. وإلى جواره يوجد حاليًا ٢٣ حزبًا سياسيًا، معظمها غير معروف للمصريين. كما أن أحزاب المعارضة المعروفة مثل التجمع والناصري والوفد الجديد والجبهة الديمقراطية تعاني من الضعف والهشاشة وعدم القدرة على التنسيق الفعال فيما بينها، وذلك لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها ، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر. ومن المؤكد أن الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته وأدائه كحزب: أولهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، وبالتالي فإذا تخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني فإن دوره سوف يتقلص إلى حد كبير. وثانيهما: التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية؛ ولذلك فإن النظام الحزبي التعددى في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه.

:

- ٥ . استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١ دون انقطاع. وقد تم تمديده لمدة عامين اعتبارًا من ١/٦/ ٢٠١٠. ورغم تأكيد القرار الجمهوري الخاص بتمديد حالة الطوارئ على أن تطبيق الأحكام المترتبة على ذلك سوف يقتصر على حالات مواجهة أخطار الإرهاب والمخدرات، إلا أن الخبرة تؤكد أن قانون الطوارئ بما يتضمنه من قيود متنوعة على حقوق المواطنين وحرياتهم كثيرًا ما استُخدِم في مواجهة قوى المعارضة السياسية والحركات الاحتجاجية السلمية. وقد شكل -ويشكِّل- قانون الطوارئ مرجعية لتزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية ؛ حيث أصبح جانب مهم من عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المتعددة ينصرف إلى تحقيق الأمن السياسي، الذي هو في نهاية المطاف أمن النظام الحاكم.
- . ٦ ضعف المشاركة السياسية؛ حيث بات المصريون في حالة عزوف -أو بالأحرى استقالة- عن السياسة، فالأحزاب السياسية هي في معظمها أحزاب بلا جماهير أو قواعد شعبية حقيقية.

:

- ٧ . غياب أو ضعف مصداقية الخطاب السياسي الرسمي، وذلك لوجود فجوة كبيرة بين القول والفعل؛ فعلى سبيل المثال، عندما يؤكد كبار المسئولين والكتاب الذين يدورون في فلك السلطة على أن مصر تعيش في عهد مبارك أزهى عصور الحرية والديمقراطية والازدهار، فإنهم يبدون وكأنهم يتحدثون عن مصر أخرى غير تلك التي يعرفها المصريون ويعيشون فيها. وعندما يؤكد الخطاب السياسي الرسمي على أن رعاية الفقراء ومحدودي الدخل في مقدمة أولويات الحكومة والحزب الوطني، فإن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تشهدها مصر تجعل مثل هذا القول فاقدًا لأية مصداقية.
- ٨ . غموض مستقبل النظام السياسي، وبخاصة في ظل الحالة الصحية للرئيس مبارك (٨٢ عامًا)، واستمرار الجدل السياسي حول ملف التوريث؛ وبذلك فإن أسئلة من قبيل: من هو الرئيس القادم لمصر؟، وماذا بعد مبارك؟ أصبحت مطروحة على نطاق واسع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . ولاشك في أن مجرد اختزال واقع ومستقبل التطور السياسي في مصر في شخص رئيس الجمهورية، مع ما يمثله موقع الرئيس من أهمية كبيرة، إنما يُعد أحد المؤشرات المهمة على الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي.